آلية جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في ظل نظام البناء و التشغيل و نقل الملكية_BOT_ تجارب دولية و عربية مختارة-

ط.د. فوزية هبايش -مخبر تنمية تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – جامعة الشلف.

أ.د. منير نوري - مخبر تنمية تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسط – جامعة الشلف

الملخص :

يشهد العالم منذ العشرية الأخيرة من القرن العشرين اتجاها متصاعدا نحو التحرر الاقتصادي وفتح المجال للمبادرات الفردية وسياسة الخوصصة من جهة، ومن جهة أخرى تزايد العجز المالي في العديد من الدول، الأمر الذي أدى إلى تبني نظام البوت "BOT" كآلية تمويل تعاقدية، تقوم أساسا بالاعتماد على استثمارات القطاع الخاص – بالأخص الأجنبي منه- لإنشاء وتشغيل مشاريع البنية التحتية و الاستفادة من عائداتها طوال الفترة التعاقدية، بشكل يسمح له باسترجاع نفقاته و الحصول على العائد المطلوب من الأرباح، ليتم بعدها نقل ملكية المشروع للدولة المالكة له أصلا، هذا ما يتناسب مع رغبة أغلب الدول المتقدمة والنامية في محاولة تطوير بنيتها الأساسية وتحديث مرافقها العامة، حيث وجدت هذه الدول في مشروعاتB.O.Tخير سبيل في تحقيق هذا الغرض.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، نظام البناء و التشغيل و نقل الملكية، نقل التكنولوجيا.

Résumé:

Le monde est depuis la dernière décennie du XXe siècle, tendance à la hausse vers la libéralisation économique et d'ouvrir la voie à des initiatives individuelles et la politique de privatisation d'une part, et d'autre part, l'augmentation des déficits budgétaires dans de nombreux pays, ce qui a conduit à l'adoption d'un système de bot « BOT » en tant que financement de mécanisme de contrat, en se fondant principalement sur les investissements du secteur privé - étranger en particulier Menh- pour la mise en place et l'exploitation de projets d'infrastructure et tirer profit de ses revenus sur la période contractuelle, pour lui permettre de récupérer les dépenses et obtenir le retour des bénéfices nécessaires pour après quoi l'appropriation du projet du propriétaire de l'état de son transfert déjà, c'est proportionnel au choix La plupart des pays développés et en développement pour tenter de développer ses infrastructures et la modernisation des équipements publics, où ils ont trouvé ces pays dans des projets B.O.T, la meilleure façon d'atteindre cet objectif.

Mots clés: *Investissement étranger direct, système de construction, fonctionnement et transfert de propriété, transfert de technologie.*

مقدمة:

لقد شكل الاستثمار الأجنبي المباشر أحد القضايا المهمة التي طغت على اهتمام مفكري ومسؤولي حكومات الدول المتخلفة، وذلك لما لهذا الاستثمار من آثار مباشرة وانعكاسات خطيرة تفاعلت عناصرها وتبلورت مشاهدها منذ الحرب العالمية الثانية، في شكل علاقات خاصة، ومواقف مميزة وأحكام متباينة، تجلت في سياسات وسلوكيات هذه الدول اتجاه هذا الاستثمار ومؤسساته القائمة.

فالاستثمار الأجنبي المباشر يعد أحد أهم رؤوسالأموال التي شهدت تطورا كبيرا،نظرا للدور المهم والحيوي الذي يلعبه فيالرفع من القدرات الإنتاجية للاقتصاديات الوطنية ، وزيادة معدلات التشغيل،بالإضافة إلىإدخال التقنية المتقدمة ، هذا من جهة، ومن جهة أخرى ظهور الحاجة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر من طرف الدول النامية -ناهيك عن الدول المتقدمة- للاستفادة من تلك المزاياالتي يتمتع بها.

مشكلة الدراسة :لقد برز في الافق خلال العقود القليلة الماضية استخدام نظام البوت كأحد آليات الاستثمار الاجنبي المباشر لما يمكن ان يحققه من مزايا و اهداف لطرفيه، حيث يعد نظام البوت احد اهم صور الشراكة مع القطاع العام و احدى صور التخصيص للمرافق العامة و الخدمات حيث تستخدمه الدول لتحقيق جملة من الاهداف اهمها توفير فرص العمل و الاستفادة من نقل التكنولوجيا او الخبرات و كذا استقطاب رؤوس الاموال او توطينه، اضافة الى ذلك فان نظام البوت يتطلب تحقيق مجموعة اشتراطاتتسهم في جذب المستثمر الوطني او الاجنبي.و التساؤل المطروح في هذا المجال هو:

" كيف يمكن للاستثمار الاجنبي المباشر في عقود البوت BOT ان يعتبر داعما لاقتصاديات الدول النامية في ظل المعطيات الراهنة؟ "

كما سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية الاجابة عن مجموعة من التساؤلات:

ـ ماذا نقصد بالاستثمار الاجنبي المباشر و ما هي عوامله جذبه خاصة في الدول النامية.

ـ ما المقصود بأسلوب البوت و ما هي المكاسب المتوقعة من مشروعاته.

ـ ما هي الاثار المترتبة عن جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في ظل عقود البوت.

أهمية البحث: تكمن أهمية بحثنا هذا في:

ـالدور الحيوي للاستثمار الاجنبي المباشر و دوره في اقتصاديات الدول النامية.

ـ أهمية نظام البوت في تمويل مشاريع البنية التحتية في ظل الشراكة مع القطاع الخاص.

ـ البحث عن بدائل جديدة لتمويل مشاريع البنية التحتية كونها تشكل عبئ مالي كبير في ظل تزايد دور الدول في النشاط الاقتصادي.

أهداف البحث:نهدف من خلال بحثنا هذا الى:

ـ اعطاء نظرة شاملة عن الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول النامية و ابراز اهميته في نقل التكنولوجياالى الدول النامية.

ـ التعريف بنظام البوت كنظام فاعل في اطار تمويل مشاريع البنى التحتية.

المنهج:اعتمدتدراستنا على المنهج الوصفي التحليلين اذ انه من أكثر المناهج العلمية المناسبة لدراسة هذه المشكلة.

وللإجابة عن هذه الأسئلة سوف نقسم هذه الدراسة وفق الآتي:

المحور الاول: عموميات حول الاستثمار الاجنبي المباشر.

المحور الثاني: عقود البوتBOT كآلية جذب للاستثمارات الاجنبية المباشرة.

و لتحقيق أهداف بحثنا سوف نتناوله في النقاط التالية:

المحور الأول: عموميات حول الاستثمار الاجنبي المباشر.

لقد شكل الاستثمار الأجنبي المباشر أحد القضايا المهمة التي طغت على اهتمام مفكري ومسؤولي حكومات الدول المتخلفة، وذلك لما لهذا الاستثمار من آثار مباشرة وانعكاسات خطيرة تفاعلت عناصرها وتبلورت مشاهدها منذ الحرب العالمية الثانية، في شكل علاقات خاصة، ومواقف مميزة وأحكام متباينة، تجلت في سياسات وسلوكيات هذه الدول اتجاه هذا الاستثمار ومؤسساته القائمة.

فالدول المتخلفة، وقبل نشأتها السياسية، ككيانات دولية معترف بها، ارتبطت ارتباطا وثيقا بالاستثمار الأجنبي المباشر. فقبل أن تظهر إلى الوجود كدولة ذات سيادة، مضيفة ومستقبلة لهذا الاستثمار، شكلت أسواقها، وخلال قرون طويلة، مراكز نفوذ واستحواذ وسيطرة، ومواقع استنزاف للموارد الطبيعية من قبل مؤسسات هذا الاستثمار كما كان عليه الحال مع شركتي الهند الشرقية والغربية أثناء الحقبة الاستعمارية، ثم ظهرت هذه الدول بعد استقلالها وحصولها على سيادتها السياسية، اعتبارا لحجمها وعددها وثرواتها، كتجمعات شكلت مراكز استقطاب لهذا الاستثمار، ومصادر ضغط على مؤسساته، التي وصفت من قبل بعض الحكومات في هذه الدول بكونها آليات احتكار واستغلال واستعمار جديد، مهمتها تكريس التبعية والهيمنة الاقتصادية في ظل نظام عالمي جائر، زاد الأغنياء غنى والفقراء فقرا وتخلفا. كما ارتبط الاستثمار الأجنبي المباشر ارتباطا كبيرا ببعض من الدول المتخلفة التي خطت في جهودها الاقتصادية حدا جعلها تتجاوز عتبة التخلف، لتصنف ضمن قائمة احتوت على مجموعة دول عرفت بالدول حديثة التقدم والنمو، حيث لم تعد هذه الدول تمثل أسواق استقطاب للاستثمارات الأجنبية

المباشرة فحسب، بل أيضا مجالات خصبة لنشوء هذه الاستثمارات وظهورها، ومصادر حيوية تتدفق منها هذه الاستثمارات عبر مختلف الأسواق العالمية. فدول جنوب شرق آسيا وجنوب إفريقيا ومصر لم تكتفي باستقبال واستضافة مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر في كثير من المواقع والأسواق العالمية، وقد أثبتت في كثير من المرات قدرات كبيرة على المنافسة والغلبة والتفوق.

اولا: تعريف الاستثمار الاجنبي المباشر و اشكاله.

هناك تعاريف عديدة للاستثمار الأجنبي المباشر نذكر من بينها:

تعريف ريمون بيرتران (Raymond Bertrand) "نموذجيا الاستثمار المباشر الأجنبي يعني مساهمة رأس مال مؤسسة في مؤسسة أخرى وذلك بإنشاء فرع في الخارج أو الرفع من رأس مال هذه الأخيرة، استرجاع مؤسسة أجنبية، تكوين مؤسسة أجنبية رفقة شركاء أجانب... وبأرفع مستوى، الاستثمار المباشر الأجنبي هو وسيلة تحويل الموارد الحقيقة، ورؤوس أموال من دولة إلى أخرى وخاصة في الحالة الابتدائية عند إنشاء المؤسسة[(1)].

بالنسبة لصندوق النقد الدولي "هو أخذ مساهمة في شركة أجنبية بخلق فرع أو شراء كل أو جزء من شركة محلية موجودة من قبل، بهدف ممارسة رقابة دائمة عليها، عكس ما يتم عند شراء أسهم لهدف مالي محض"[(2)].

لدى منظمة التجارة والتنمية الاقتصادية (O.C.D.E) L'Organisation pour le Commerce et le Développement Economique تعريفان:

1. "هو القائم على تحقيق علاقات اقتصادية دائمة مع المؤسسات من أجل التأثير في تسيير المؤسسة بإنشاء توزيع المؤسسة، فرع...، والمساهمة في مؤسسة جديدة أو قديمة بإقراض طويل المدى (أكثر من 5سنوات)"
2. "كل شخص طبيعي، كل مؤسسة عمومية أو خاصة، كل حكومة، كل مجموعة من الأشخاص الطبيعيين الذين لديهم علاقة ارتباط فيما بينهم، كل مجموعة من المؤسسات التي لديها الشخصية المعنوية المرتبطة فيما بينها، هي عبارة عن مستثمر أجنبي مباشر، إذ كان لديه مؤسسة للاستثمار المباشر، ويعني أيضا فرعا، أو شركة فرعية تقوم بعمليات في بلد آخر غير الذي يقيم به المستثمر المباشر الأجنبي"[(3)]

ومن ثم فإن التكلم عن استثمار أجنبي مباشر يكون على أساس الخصائص التالية:

- عندما يتحصل مستثمر من دولة ما (أي الدولة الأصل-Le pays d'origine) على ملك في دولة أخرى(أي الدولة المستقبلية-Le pays d'accueil) وهي الميزة التي تجعل الاستثمار الأجنبي المباشر من ضمن الاستثمارات الدولية التي هي للتذكير انتقال الأموال من دولة إلى أخرى.

- عندما تعمل حيازة الملك على منح المستثمر سلطة كافية على المشروع كي يشرف أو يراقب القرارات الفعلية والإنجازات ويكون مسؤولا عن الأرباح والخسائر.

وقد اختلفت الدول في تحديد عتبة الرقابة التي تمنح مثل هذه السلطة للطرف المستثمر:
هناك دول تحدده بـ 100% من رأس المال، كهولندا، وأخرى أخذت بـ 50% كالنمسا وكندا، ودول كاستراليا، اليابان، بريطانيا وألمانيا تحدده بـ 25% على الأقل، و20% كافية في فنلندا، فرنسا، وأسبانيا، 10% نسبة كافية في الولايات المتحدة الأمريكية والدانمارك[4]، وقد تم انتقاد النسبة الأخيرة، المقدرة بـ 10% من طرف بعض الاقتصاديين كفرانسوا شيني Chesnais. F وذلك على أساس أنها لا تسمح للمستثمر بأن يمارس أي تأثير، الأمر الذي يدخل مثل هذا الاكتساب ضمن الاستثمارات غير المباشرة كاستثمار الحافظات وغيرها من عمليات على القيم المنقولة.

وفي إطار شرط قدرة المستثمر على التدخل في النشاط المتعلق بالإنجاز يمكن الإشارة إلى الاستثمار الأجنبي الذي سمح به في الدول الاشتراكية والتي تمثل في مؤسسات مشتركة لا يتعدى فيها نصيب الأجنبي 49% من المشاركة العامة والذي يمنح النفوذ الذي كان يمكن انتظاره من هذا النصيب.

- عندما يتم تحقيق روابط دائمة بين مؤسسة المستثمر أي الشركة الأم والفرع أي الملك وهذا بغض النظر عن طبيعة اتخاذ القرار أكانت مركزية أو لا مركزية.

- بذلك يكون الاستثمار الأجنبي المباشر أحد مظاهر العلاقات الاقتصادية التي تحققها الدولة مع باقي الدول الأخرى.

على أساس هذه المعلومة، أو الميزة، تعمل الدولة على تسجيل هذه النشاطات في ميزان مدفوعاتها، في قسمه الثالث المتمثل في حساب رأس المال وبالأخص في حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل نظرا للميزة الزمنية للاستثمار الأجنبي المباشر (يتجاوز السنة).

يعتبر استثمار الوطنيين (المقيمين) في الخارج، أو تصفية الأجانب(غير المقيمين) لاستثمارهم في الدولة كتدفق رؤوس الأموال للخارج (Capital Outflow)، ومن ثم يقيد مدينا لأنه يشكل مدفوعات للأجانب وحقوقا مالية للوطنيين الأجانب.

في الحالة المعاكسة، أي عندما يستثمر غير المقيمين في الدولة، أو عندما يصفي الوطنيون استثمارهم في الخارج يكون تدفق رؤوس الأموال للداخل (Capital Inflow) ويقيد دائنا لتضمنه مقبوضات نقدية للمقيمين وحقوقا مالية للأجانب على الوطنيين.

أما الأرباح وعوائد الاستثمارات الأجنبية فتسجل في العمليات غير المنظورة للحساب الجاري كما يمكن أيضا إيجاد نشاط الاستثمارات المباشرة الأجنبية في ميزان الدائنية والمديونية الدولية سواء في الأصول طويلة الأجل (حقوق المقيمين اتجاه الأجانب)، أو في الخصوم طويلة الأجل (التزامات المقيمين اتجاه الأجانب)

- فتظهر هذه الإضافات كيف أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تلعب دورا في تمويل وتحقيق تراكم رأس المال الذي تسعى إليه الدولة في تنميتها، إضافة إلى كل المعارف والتقنيات التي تنقلها معها.

- تختلف أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر باختلاف ظروف المستثمر، طبيعة السوق الذي يهمه، القدرات والمصاعب، وبالأخص الإستراتيجية التي حددها المستثمر في تكيفه مع الأوضاع لتحقيق هدفه في اكتساب قسط من السوق.

هذه الأشكال والتي تم ذكرها في التعاريف هي:

أ-**إنشاء مؤسسة أو فرع:** أي إنشاء وحدات إنتاجية-تسويقية جديدة من العدم (exnihilo) تسيطر عليها بنسبة 100%. كان هذا الشكل المهيمن حتى السبعينات حيث كانت الشركات الكبرى ترفض القيام بمشروع لا يكون ملكها بالكامل. وقد بدأ هذا الشكل يتراجع لصالح أشكال أخرى إثر تحولات التي طرأت على العلاقات الاقتصادية والسوق الدولي والتكنولوجيا.

ب- **اكتساب الحيازة:** هو أخذ الرقابة بحيازة 50% على الأقل من رأسمال المؤسسة المكتسبة أو بحيازة النسبة المقبولة في الدولة المضيفة. هذه الطريقة تمكن المؤسسة المشترية من اكتساب أو استرجاع شبكات تسويق الشركة المنقذة، مرافقها الإنتاجية، تكنولوجيتها وما يرافقها من يد عاملة مدربة، علامة... وهي عناصر جد معتبرة في تقليل النفقات والجهود إذ أن أساس المشروع موجود وما يبقى إلا تطويره أو تحويله.

ت-**الشركات المختلطة:** هي تعاقد مؤسستين أو أكثر لإحداث شراكة تتجسد في مؤسسة جديدة مستقلة نسبيا، لها رأس مال وسياسة إنتاجية خاصة بها، يتقاسم فيها الشركاء كل ما يخص تكوينها من تمويل، تجهيز، بحث تقني، إدارة... كما يتقاسمون الأرباح والخسائر.

فترتبط هذه الأشكال في كونها الوسائل التي تتخذها الشركات في تدويل نشاطها، دعم مكانتها في السوق الدولي أمام منافسيها مع البحث عما يوفر أقل تكاليف.

ثانيا: آثار الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الدول المضيفة.

ما يدفع مستثمر ما إلى القيام باستثمار في الخارج هو:

1. **تخفيض التكاليف وزيادة الأرباح:**يبحث عن بيئة توفر له مزايا كيد عاملة رخيصة، ومواد خام رخيصة وعلى مقربة من قواعد الإنتاج لتخفيض تكاليف النقل، وضرائب ورسوم منخفضة، وتنظيم قوانين مرنة خاصة بحماية البيئة...وهى عوامل تساعد على تعميق الهوة بين النفقات والعوائد الناتجة عنها.

2. **تدعيم مركزه التنافسي:** فإذا كان مسعى المستثمر وراء تخفيض التكاليف هو من أجل زيادة أرباحه ومن ثم ثراؤه وقوته، كدافع رئيسي فهو أيضا يسعى لدعم تفوقه على منافسيه الآخرين سواء كانوا وطنيين أو أجانب ، داخل بلده أو خارجه باجتذاب أكبر عدد من المستهلكين أو من الأسواق ، بتقديم أفضل المنتوجات كما ونوعا .

3. **كسب أسواق جديدة:** متطلبات السوق والمنافسة تدفع بالمستثمر إلى تنويع نشاطاته سواء ضمن مجال تخصصه أو ضمن مجالات أخرى مختلفة تماما تعمل على تدعيم مركزه في السوق الدولية ذلك إلى جانب

ضرورة التموقع في أسواق دول تطبق سياسات حمائية، فيكون الاستثمار أول خطوة في إستراتيجية اقتحام السوق(إذ يتجاوز عوائق الاستيراد) وكذا الأسواق المجاورة، فلا يقوم باستثمار إذا لم يكن ينتظر منه ربحا وإذا تبين أن فرص الخسارة عالية، إذا كان المستثمر الأجنبي ينتظر نتائج من استثماره فكيف يكون الأمر بالنسبة للطرف الآخر في العملية ألا وهو الدولة المستقبلة، أو ما يدفع هذه الأخيرة إلى قبول قيام مثل هذه المشاريع على إقليمها وفي مجال سيادتها، ماذا تنتظر من المستثمر الأجنبي ؟

هناك نظريتان متناقضتان تتناولان قضية مدى انتفاع الدول المضيفة من الاستثمارات الأجنبية، أولها النظرية التقليدية وثانيهما النظرية الحديثة.

أ. النظرية التقليدية: تأثر رواد هذه النظرية بالتاريخ الاستعماري والأفكار الاشتراكية وهم يركزون بالأساس على تأثر الدول النامية بالاستثمارات الأجنبية المنشأة على إقليمها.

فترى أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يعود بالمنفعة إلا لطرف واحد فقط هو المستثمر نفسه وليس الدول المضيفة التي تعتبر المصدر الرئيسي للمواد الخام والمواد الأولية الرخيصة والضرورية لإنتاجه في دولته الأصل التي هي دولة مصنعة.نظرا لهذه المعطيات من صالح المستثمر أو الشركة المستثمرة أن تبقى الأمور على حالها، فيعتمد على إستراتيجية بدلا من نشاطات منتجة، وإلى ممارسات غير أخلاقية كالرشوة، وتمويل الانقلابات، وإنعاش التوترات والخلافات، وإلى تقليص المساعدات المالية والتقنية أو إنهائها أو إلى تقديم ما يلاءم مصالح الوطنيين ومشاريعهم التنموية، وإلى تحويل القدر الأكبر من أرباحها إلى دولتها الأم وإعادة استثمار ما تبقى، وهو قدر قليل في الدولة النامية.

وبهذا فإن موقف أصحاب النظرية هو اعتبار الاستثمارات الأجنبية والشركات متعددة الجنسيات كأداة تبعية ومعرقل للتنمية وتطور الدول النامية التي تبقى تابعة لاقتصاد الدول المصنعة فلا تستفيد ولو بشكل ضعيف من فوائد هذه الاستثمارات.

ب . النظرية الحديثة:تناقض مع سابقتها في أنها ترى أن للاستثمارات الأجنبية دورا كبيرا في دفع عجلة تنمية الدول النامية وأن المنافع لاتعود على طرف واحد في العلاقة بل على الجميع إذ هي مصالح مشتركة، أي أن كل طرف (المستثمر والدولة المضيفة أكانت نامية أو متقدمة) يستفيد من الآخر لتحقيق هدف أو أهداف متنوعة ومحددة وأن حجم وعدد ونوع العوائد التي يتحصل عليها كل طرف تتوقف إلى حد كبير على سياسات الطرف الآخر واستراتيجياته وممارساته بشأن الاستثمار الذي يمثل جوهر العلاقة بينهما[5]، بعبارة أخرى قدوم المستثمرين الأجانب للنشاط في دولة ما وقبول هذه الأخيرة بهذا التواجد يدل على اعتقاد مشترك بينهما بإمكانية تحقيق عوائد معتبرة من هذا المشروع.

وتشير النظرية إلى الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي في اقتصاد الدولة المضيفة:

_ إن الاستثمار الأجنبي المباشر مصدر جد معتبر لتوفير رؤوس الأموال والتجهيزات الضرورية للبلد المضيف، وتتوقف أهمية هذه الاستثمارات (كما وكيفا) على طبيعة المشروع المقصود إنجازه وكذا على

متطلبات تنفيذه، أي ما إذا كانت هناك ضرورة لتهيئة المجال أو لتوفير المكونات، وما إذا كان الهدف هو إنشاء فرع أو مشروع شراكة مع طرف محلي أو أجنبي.

_كون أن الاستثمار الأجنبي هو تدفق رؤوس الأموال داخل دولة مضيفة، والتدفق خارجها عند تحويل الفوائد ودفع رسوم استيراد التكنولوجيا وعوائد الإدارة والمهارات الفنية إلى الشركة الأم أو الدولة الأم، فإن آثار تواجده تظهر في ميزان المدفوعات لهذه الدول المضيفة تظهر أيضا عند قيام الشركة المستثمرة بعمليات تجارية سواء تصدير أو استيراد مدخلات إنتاجية وسلع وهي قد تؤدي إلى عجز إضافي في الميزان عند تجاوز المدفوعات العكسية لعوائد الاستثمار تدفقات الأموال الجديدة في كل سنة لذا نرى الدول المضيفة تفضل توجه المستثمر إلى استبدال وارداته بمنتجات محلية، الأمر الذي يشجع بدوره الإنتاج المحلي .

_ يجب الإشارة إلى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة مصدر للعملة الصعبة التي تعتبر من الضروريات الأولى لتطور الدول النامية، فللمستثمر القدرة على تجنيد الأموال من أسواق النقد الدولي وبنوك دولهم الأم ومختلف المنظمات الدولية على شكل قروض أو مساعدات ، أو منح بهدف مساعدتهم في إنجاز مشاريعهم، فيتم تشجيع الدول المضيفة النامية على فتح المجال أكثر لاستقبال استثمارات أخرى [6]

_ تساهم في تكثيف النشاط الاقتصادي للدولة المضيفة من خلال إدخالها لعوامل محركة كرأس المال، التقنيات، التنظيم، المهارات، طرق التسيير والتسويق التي تتسم –باستثناء رأس المال –بالتغيير والتطور السريع، أي أنها وسيلة للمحاكاة مع ما يتم تطبيقه وممارسته في دول أخرى.

_ تساهم أيضا في تحفيز المنافسة وما ينجر عنها من انخفاض الأسعار، من تحسن نوعية الإنتاج وتنوعها،ومن تحقيق استجابة أفضل لمطالب المستهلكين. فدخولها السوق ومزاحمتها للشركات المحلية أو الأجنبية الأخرى ومزاحمتها لمنتجات محلية أو مستوردة يدخل مختلف الأطراف الاقتصادية في مسابقة لكسب أكبر نصيب من السوق أو على الأقل لإبقاء مركزها الراهن بإعادة تأهيل قدراتها، وفي الأخير تكون النتيجة انسحاب عدد من هؤلاء الفاعلين سواء أكانوا منتجين أو مستوردين وطنيين أو أجنبيين، وبقاء أفضل العناصر.

- تعمل على تخفيف بعض أعباء الدولة من حيث أنها تتكفل بتجنيد رؤوس أموال ضخمة وموارد بشرية كبيرة لمشاريع استثمارية في مختلف الميادين وتترك الدولة تتكفل بميادين أخرى هامة بحاجة للدعم، كالقطاع الاجتماعي مثلا، أي تتكفل الاستثمارات الأجنبية بتطوير جزء من تلك القطاعات وتدعيمها.

- تؤثر على التنمية الجهوية للدولة المضيفة، فغالبا ما تتجه إلى الاستقرار بمناطق تحظى بعناية السلطات التي تخصص لها برامج خاصة وإعانات لتطوير الطاقات البشرية والمادية والمالية المعتبرة التي تتوفر لديها، وذاك من أجل أن تلعب تلك المناطق دورا حاسما في التنمية الوطنية.

وتختلف طرق تحفيز وتشجيع الاستثمار في هذه المناطق من تقديم منح وقروض مالية أو مادية إلى منحها وضعية قانونية خاصة تدعم التنمية المحلية كمنطقة حرة، ومناطق خاصة، مع ما يتبعها من حوافز

ضريبية وجمركية، وهي من بين الحالات التي تتلاقى فيها مصالح المستثمرين الأجانب وتوجهات السياسيين المحليين أو مطالبهم.

- هي وسيلة لنقل التكنولوجيا والتقنيات الحديثة التي يكون التحكم فيها من ضروريات الاقتصاد الوطني، إن نقل التكنولوجيا من محددات قدرة شركة أو دولة ما على المنافسة ومسايرة مطالب السوق الدولية ، لذا يحظى هذا العامل باهتمام السلطات سواء في الدول المتقدمة أو النامية قد وضعته هذه الأخيرة في مركز اهتمامها مع ما يتضمن ذلك من تساؤلات فيما يخص شروطالشركة لنقل التكنولوجيا (توفر المرافق والخدمات الضرورية، والسماح أولا بإعادة تصدير التكنولوجيا ومشاركة الوطنيين في النقل...)،تكلفة النقل، وملائمتها مع أهداف الدولة والمستوى التقني المتوفر أو المستوى الاقتصادي ومدى تأثيرها على التقدم التكنولوجي الوطني وإنتاجيته.

-تساهم في تطوير الإدارة التي تشكل أحد عوامل الإنتاج وعنصرا من عناصر التكنولوجيا.

إذا كانت مساهمة الاستثمارات هي السماح بمحاكاة تجارب وآراء المسيرين في الدول المصنعة، فإنها في الدول النامية تعمل على ملء الفراغ ، حيث تتسم هذه الدول بنقص الأطر الإدارية، لذا تعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة عامل تكوين وتدريب للقدرات الوطنية على هذا الفن وأساليبه الحديثة. لكن وظيفة التكوين لهذه المشاريع لا تتوقف فقط على الكوادر الإدارية بل تتسع لتشمل اليد العاملة والتقنيين المكلفين بالإنتاج.

- من المفروض أن يؤدي قيام مشروع استثماري أجنبي إلى ارتفاع الطلب على اليد العاملة وانخفاض البطالة وإنعاش القدرة الشرائية، وتحسين نوعية تلك اليد العاملة المحلية أو تطويرها بعد أن يكون قد تم تدريبها وتكوينها على أحدث الآلات والتقنيات [7]من جهة أخرى فإن المناقشة التي تنشأ بين المستثمرين الأجنبيين والمحليين تشجع المواطنين على إنشاء مشروعات وتوسيعها لتقديم الخدمات المساعدة، والمواد الخام (تكامل خلفي) أو لمواجهة السلع الجديدة، أو للتخصص في التصدير ...مما يخلق فرص عمل إضافية.

لا يمكن الحكم على النظرية التقليدية 'المتأثرة بالأفكار الاشتراكية) والنظرية الحديثة (المتأثرة بالأفكار الليبرالية) بأنها صحيحة تماما أو خاطئة تماما، كون أن الواقع يكرس موقفهما، فكم من استثمارات ساهمت في تنمية اقتصاد البلد المضيف وكم منها ما أدى إلى نتائج سلبية (كتدهور القدرات الإنتاجية المحلية، وإدخال تكنولوجيا مكلفة لا تلاءم اقتصاد الدولة المضيفة...).

فالنتيجة النهائية لاستثمار ما متوقفة على نوايا المستثمر ونوايا الأطر التي تضعها السلطات المحلية لتوجيه المشاريع المنجزة ومراقبتها مع مراعاة مصالحها ومصالح المستثمر.

ثالثا: شروط جذب واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

إذا كانت دولة ما ترغب في استقطاب استثمارات أجنبية مباشرة فيجب أن تدرك أن طبيعة هذا النوع من الاستثمار، التي تؤدي إلى قيام علاقة دائمة بين المستثمر ومشروعه، تدفع ذاك المستثمر إلى السعي إلى

تحقيق أكبر عائد صاف متوقع بعد خصم عامل المخاطر بأنواعه المختلفة، ولذا فإن جاذبيتها تتوقف على قدرتها على توفير كل العناصر المحققة لهدف "أكبر ربح بأمان " مع الأخذ بعين الاعتبار نقطتين :

1. أنها في تنافس مع دول كثيرة تبذل جهودا هائلة في اجتذاب كل التدفقات وأن ما هو معروض من رؤوس الأموال هذه في السوق الدولي لا يكفي للاستجابة للعدد الهائل من الطلب .

2. أنه يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يدعم أكثر النمو الاقتصادي والاندماج في السوق العالمي إذا تم وضع إستراتيجية تنموية بعيدة المدى ونظام حوافز فعال يهدف إلى أقصى انتفاع من فوائد هذا الدعم الأجنبي، وهذا لا يتعارض مع مصالح المستثمر الذي يفضل التعامل مع سلطات براغماتية، فعالة، تعرف ما تريد حيث تمر الفعالية أيضا بتحديد الأهداف وطرق تحقيقها.

غالبا ما يتكلم المختصون عن مجموع شروط اجتذاب الاستثمارات الأجنبية بعبارة "بيئة أو مناخ الاستثمار " فيعرفها لي شارل نيرت LEE C. NEHRTبأنها " كل مظاهر المعاملات الاقتصادية في الدولة والتي ستؤثر على قدرة المستثمر في كسب الأرباح، ترحيل الأرباح وربما سحب رأس المال هذا... إنها مشكلة من تركيب يجمع بين البيئة الاقتصادية، البيئة الاجتماعية، البيئة الإدارية والبيئة السياسية "كما أن آ.آفاتوروس (fatourosA.A.) أعتبر أن البيئة تشكل أيضا معرقلا لمجيء الاستثمارات الأجنبية، فهي "كل العوامل التي تؤثر على الاستثمار الأجنبي وتكون أساسا في شكل قضائي، أو اقتصادي صرف أو ثقافي " [8]

فإذا اختلف المختصون في تحديد وترتيب العوامل الأكثر تأثيرا فهم متفقون في أن المناخ هو مجموع المعاملات والتدابير والتنظيمات التي تمس مباشرة ، أو بصفة غير مباشرة عملية إنجاز واستغلال المشروع الاستثماري، وأن المستثمر يقيم مساهمتها في تحقيق أفضل ربحية أو أسوء مردودية من خلال درجة وضوحها أو درجة غموضها (إذ يكره المستثمر الإبهام والغموض الذي يخفي المخاطر) ومن خلال إدراكه للمخاطر، سواء كانت أقل أو تفوق ما يعتبره مخاطر عادية مقبولة.و مناخ الاستثمار لا يقوم فقط على خصائص ذاتية أو طبيعة للبلاد بل أيضا على الخصائص المفتعلة، على جهود وتكاليف السلطة في خلق أفضل مناخ وفي الاستفادة من مزايا الاستثمار المقدمة إليها لتحسين ذاك المناخ الذي يساهم أيضا في تدعيم قوتها ومكانتها في السوق العالمي.ولمساندة ما تم تأكيده هنا، ومن أجل توضيح أفضل، نقترح لكم في الملحق الأول قائمة 50 سؤالا تلخص أهم اعتبارات أو تساؤلات المستثمرين الأجانب بما يخص الدولة المستقبلية والتي صدر في دراسة قامت بها مصالح مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية [9]

من الشروط التي تحدد جاذبية دولة ما :

أ_ النمو الاقتصادي: إن نمو اقتصاد الدولة هو أول عامل أو شرط يستقطب اهتمام المستثمرين الأجانب، فإذا كانوا يدرسون مؤشرات كالتضخم، نصيب مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج القومي اختلال التوازن بين القطاعات، حجم السوق مقاسا بإجمالي الناتج القومي، مستوى البنية

القاعدية...إلخ. ويدرسون الحالة الاقتصادية الراهنة والتوقعات المستقبلية المتعلقة بنموها، فإنهم يعتمدون على مؤشر النمو لمعرفة صحة وديناميكية الاقتصاد الوطني إذا كان النمو مرتفعا فهذا يعني أن لتلك الدولة كل الإمكانيات لمكافأة رؤوس الأموال التي تستثمر بها بأرباح مرتفعة،نظرا لوجود سياسة اقتصادية فعالة تنجح في تنظيم الحياة الاقتصادية بما يسمح بأفضل استغلال للقدرات والثروات دون إحداث خلل أو لا توازن قد يعرقل حسن سير الفاعلين الاقتصاديين، مثلا بتشجيع القطاع الخاص، تسهيل التدابير الإدارية وإسراعها، ضمان سياسة ضريبية معقولة (كالتوزيع المتوازن للأعباء الضريبة على كل من رؤوس الأموال والعمل مما يخفف تكاليف اليد العاملة وعبء الاقتطاعات) الأمر الذي يشجع الجهود والمبادرات ويؤدي إلى مردودية أفضل مما إذا كان العمل يتحمل كل الأعباء الضريبية[10]،إحقاق التوازن بين الرغبة في التصدير والاستيراد، حيث نادرا ما نجحت الدول التي أردت توجيه اقتصادها للتصدير فقط في التطور فعلا[11] لأنها لم تسمح بتطوير سوق داخلي وجهاز إنتاجي متنوع، فما تطور بها إلا عدد محدود من القطاعات التي استفادت منها شريحة ضيقة من المجتمع .و اليوم تتجه أغلب الدول النامية إلى تطوير قدراتها التصديرية من أجل الحصول على العملة الصعبة التي تنقصها وتهميش أهمية تطوير سوقها الداخلي[12] الذي له القدرة على اجتذاب رؤوس الأموال الدولية، فالمستثمر الأجنبي يولي كذلك اهتماما بالأسواق الواسعة حيث نسبة المستهلكين والقدرة الشرائية معتبرة ناهيك عن وفرة اليد العاملة وانخفاض تكلفتها. إلى جانب توفر سوق واسعة داخلية وسياسة ناجحة تجسد ما تخطط له فإن وجود ديناميكية الإنتاج-المردودية والقدرة التسويقية مهم لنمو القطر والأرباح المتوقعة لدى المستثمر لأنها تضمن المنفذ للتجارة الدولية.

إن أسباب النمو الاقتصادي متعددة ومختلفة تبعا للوضعية الخاصة لكل دولة، لكن مما عرضناه يمكن أن نؤكد أن المستثمر الأجنبي لا يقدم على الاستثمار بدولة بهدف إنساني أو مساعدتها على تطوير اقتصادها من العدم بل يطالب بالحد الأدنى من الجهود الذاتية والحيوية في إصلاح ما هو سيء وتشيد ما هو ناقص والمبادرة في خلق قدرات وثروات تعزز مكانة الدولة في السوق الدولي وتثمر بالأرباح المشاريع التي تنجز بها، فالاقتصاد الدولي ضمن الظروف الراهنة لايفسح المجال للتماطل ونقص الخبرة ولا تتفوق فيه إلا الكفاءات وسرعة الربح.

ب_الاستقرار السياسي:و هو ثاني أهم شروط الاستقطاب. كون أن السياسة هي ما يسير ويدير شؤون البلاد في مختلف المجالات الاقتصادية، المالية، الاجتماعية...من تجنيد القدرات وتكييفها تبعا للمتطلبات والظروف، فإن استمراريتها النسبية ووضوحها تضمن للمستثمر الأجنبي مناخا مستقرا وفرصا أكبر لمضاعفة الأرباح.

يعرف الاستقرار السياسي على أنه" عدم استخدام العنف لأعراض سياسية ولجوء القوى والجماعات السياسية إلى الأساليب الدستورية في حل الصراع، وقدرة مؤسسات النظام السياسي على الاستجابة

للمطالب المقدمة إليه والنابعةمن البيئتين الدالية والخارجية"[13] كذلك يعرض دوغلاس هورويتز خمس مقاربات وقياس الاستقرار:

_ الاستقرار هو فقدان العنف، فالبلدان التي لا تقع فيها إلا أعمال عنف ضئيلة تعتبر مستقرة.

_ الاستقرار السياسي هو بقاء الحكومة مدة طويلة، إذ كلما بقيت الحكومة زمنا أطول في السلطة كلما غدا النظام مستقرا أكثر.

_ وجود نظام دستوري

_ فقدان التغيير البنيوي

_ طائفة ذات مظاهر متعددة ومختلفة [14] .

_ أما اللااستقرار السياسي الذي يخيف المستثمرين الأجانب فهو كما يشير إليه بوف E.BUFFالطبيعة المتغيرة للنظام الدستوري وكثرة التحديات له حينما يفتقد النظام السياسي للشرعية والفاعلية والتعاقب، مما يظهر عدم امتلاك القوة ولا القدرة لمواجهة حاجات ومطالب المجتمع وكذا المرونة في التكيف مع الظروف المتغيرة.يرى ك. جونسون K.JOHNSON أن اللااستقرار السياسي يحدث عندما تكون المؤسسات السياسية عاجزة عن إرضاء رغبات وآمال الجماهير مما يخلق لديهم وبدرجات متفاوتة حالة من النفور السياسي، ومن ثمة تكون حالة النزاع بين الحكومات وجماعات القوى المعارضة لها فيها أعمال العنف العلنية من خلال مساندة من خلال مساندة ودعم التطرف السياسي أو الإنجاز لحركات التي تتخذ من التطرق سبيلا لنضالها أو عبر زعزعة الوضع القائم . كذلك تراه نظريات التحديث وجود عناصر الإضراب داخل النظام وهذا ناتج عن اختلال التوازن بين مختلف القوى وذلك بصورة غير سليمة مما يعرض النظام للخطر. ويراه حسن أبو طالب فقدان قدرة النظام السياسي على إحداث تحولات في إطار النظام القائم من خلال استحداث الوسائل الكفيلة بالقيام بهذه التحولات وباستيعاب نتائج هذه التحولات وتحييد تأثيراتها السلبية. كذلك يشير إلى تغيرات جذرية ومفاجئة تقضي على نظام قائم وتقيم آخر جديدا في تفاعلاته ورموزه ومؤسساته[15]

يمكن أن يأخذ عدم الاستقرار السياسي صورة أو أكثر من الصورة التالية :

-عدم الاستقرار الحكومي: وهو التغيير السريع في الهيئات الحاكمة، سياسيين وإداريين وتختلف أسباب هذا التغيير باختلاف أسباب الأزمة .فيعود إما لغياب إجماع حول تقسيم السلطة أو حول السياسة المتبعة، وهنا تتبع التغيرات الحكومية تغير موازين القوى داخل السلطة، أو لفشل الهيئات الحاكمة في حل مشكل الأزمة الاقتصادية –الاجتماعية.فيصبح تغيير الحكومات تقنية لمنع انفجار غضب الشعب ومنعه من إلقاء التهمة على السلطة، فلا يكون لدى الشعب الوقت الكافي لتقييم نتائج الحكومة ومحاسبتها إذ تستبدل بفريق واقتراحات وما يتبقى إلا انتظار نتائج هذه السياسة الجديدة.

- **العنف السياسي:** كثيرا ما تكون مؤشرات عنيفة نسبيا للتنديد السياسي والفوضى الاجتماعية فتأخذ عدة أشكال كالمظاهرات السياسية، أعمال الشغب والسطو والتخريب والتدمير،الأعمال الإرهابية،الاغتيالات سواء ارتكبت من طرف منددين للسلطة أو السلطة نفسها ضد من يهددها .

- **الحروب الأهلية والحركات الانفصالية:** وهي الحروب الداخلية التي تهز الدولة في أركانها (الشعب،الحدود الإقليمية،السلطة وسيادتها) مهما كان السبب،اقتصاديا أو سياسيا فتتواجه فيه بالأسلحة أطراف من نفس الشعب وتصبح الدولة هشة ومفككة تتلهى بحل النزاع وضمان الوحدة أكثر من البحث عن تسيير الشؤون الاقتصادية .

- **الانقلابات العسكرية:** وهي تغيير مفاجئ في السلطة تحدث عندما تخرق الهيئات العسكرية القواعد الدستورية وتلجأ للقوة للاستحواذ على الحكم وفرض نفوذها على السياسات المتبعة.

كل هذه الأشكال من لا استقرار سياسي، حروب، انقلابات تساهم في إحقاق ظروف سيئة لقيام أي استثمار أجنبي أو وطني إذ أنها تسبب الغموض والإبهام في الوضعية الحاضرة والمستقبلية للبلد، فلا يمكن معرفة كم سيدوم حكم الفئة المهيمنة وهل ستفي الفئة الجديدة بوعود سابقتها، ويستحيل وضع سياسة اقتصادية واضحة ومستقرة، فيمكن أن تتحول السياسة من تشجيع الاستثمارات إلى منعها أو العكس،كذلك نرى توجه الحكومات إلى التردد أو التخوف من اتخاذ تدابير قد تؤدي إلى إبعادها،...فيؤدي ذلك إلى شلل سير الأعمال وتطورها،كما يمكن أن تتعرض الاستثمارات للأعمال التخريبية إذا لم تكن الدولة المضيفة قد أخذت تدابير لحمايتها.

فاللاأمان والتوتر لا يسمحان بتحقيق نمو اقتصادي ولو ضعيف لتعدد العراقيل ولا يسمح بتوليد الأرباح بل الخسائر، وقد كان تمييز المناطق النامية باللااستقرار السياسي وكثرة الحروب بمختلف مظاهرها أحد أسباب تخلفها وبقائها مهمشة عن التحولات الدولية الواقعة في ميادين الاقتصاد والتكنولوجيا وعن التدفقات المالية الخاصة، فلم يعد التاريخ الاستعماري المفسر الوحيد لوضعيتها.

ج_ التسوية الدولية للنزاعات : إن المستثمرين الأجانب مرتبطون بميزتهم" الدولية" التي تمكنهم من تجنب أو تجاوز حدود السيادة الوطنية وما قد يتبع ذلك من امتيازات استثنائية، وبهذا فهم مصرون على أهمية ضمان إمكانية اللجوء لتحكيم دولي في تسوية النزاعات والخلافات التي قد تنشأ بينهم وبين الدول المضيفة ومواطنيها فإذا كانوا يثقون في القوانين الليبرالية لدولهم وقوانين المؤسسات الدولية فهم لا يثقون في نظم وقوانين وأحكام دول نامية عرفت في السابق بنظرتها السلبية لوجودهم على إقليمها وبتدابير تقيدية لنشاطهم. واليوم وإن أثبتت هذه الدول سياسات ليبرالية متفتحة فإنها لا تتحكم بعد في مختلف هذه الآليات الجديدة ولا تزال تميل إلى حماية نفسها وراء وضعيتها الخاصة في الاقتصاد الدولي تجاه قسوة متطلبات التحول ومنه مصالح المستثمرين.لذا نجد أن الشركات تطمئن عندما تجد في ترسانة الضمانات فتح المجال لتدخل هيئة تحكيم أجنبية في نزاع قائم، سواء على أساس اتفاق ثنائي قائم بين الدولتين الطرف في

الاستثمار، أي المضيفة والمصدرة، من أجل تشجيع وحماية الاستثمارات الناشئة بينهما فيتم فيه تعيين الطرف الحاكم، أو على أساس اتفاق متعدد الأطراف يرجع حل الخلاف لهيئة دولية مثل" المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار بين الدولة ومواطني الدول الأخرى "[16] .

د_ تصفية التدابير المقيدة للاستثمارات الأجنبية المباشرة :نادرا ما سنجد تدابير قيدت أو تقيد نشوء ونشاطات استثمارات أجنبية في الدول المصنعة، لذا فإن هذا الشرط موجه بالأساس للدول النامية التي أفرطت، وفق نظرة المستثمرين، من القيود المانعة أو المحددة لتدفق رؤوس الأموال إليها خوفا على سيادتها. اليوم ومع انفتاح وتحرر اقتصاديات هذه المنطقة يشترط عليها تصفية تنظيمها من هذه الإجراءات التي تتمثل في :

_التأمينات ونزع الملكية : وهي الأكثر إبغاضا لدى المستثمرين خاصة تلك التي تتم باسم الاشتراكية وليس باسم مقتضيات الاقتصاد والتنمية والتي تنعدم فيها التعويضات أو تقابلها تعويضات ضئيلة ومتأخرة. فليطمئن أصحاب الاستثمارات يجب أن تنص القوانين صراحة على "عدم جواز تأميم الاستثمارات الأجنبية أو مصادرتها أو الحجز على أموالها أو فرض الحراسة عليها ما لم يقم المستثمر الأجنبي بمخالفة قوانين البلاد أو الإضرار بالمصالح القومية وبناء على حكم قضائي"[17]. فإذا كان هناك إبهام بخصوص هذه المسألة مثلا بضمان عدم اللجوء إليها في قوانين الاستثمارات وإبقاء مواد تؤكد على حق الدولة في الاستعانة بها في الدستور سيترددون على الاستثمار وسيشككون في نوايا السلطات الحاكمة، لتبيين مدى تأثر المستثمرين الأجانب بهذه القرارات نذكر مثال المكسيك الذي لم يستقبل استثمارات طيلة 16 سنة (1938 -1954) إثر تطبيقه لتأميمات [18] .

- **التدخل الخانق للدولة في الشؤون الاقتصادية :** والذي يأخذ عدة مظاهر مثلا :

* رفع نسبة الاستثمارات العمومية في مختلف القطاعات إلى حد تقليص مجال نشاط القطاع الخاص سواء كان وطنيا أو أجنبيا.نفس النتيجة عند فرض احتكار الدولة على مختلف القطاعات سواء كانت إستراتيجية أولا ومنع أي منافسة من القطاع الخاص إلى القطاع العام، فتجد الاستثمارات الأجنبية نفسها محصورة في مجالات الاستخراج، الإنتاج الموجه للسوق الداخلية أو الدعم التقني أو الصيانة، فما تفضله الاستثمارات الأجنبية هو نظم تشجع كلا من القطاعين العام والخاص على حد سواء، وتحد من الظواهر الاحتكارية وتشجع المنافسة السليمة وتفتح مختلف المجالات خاصة الإنتاج التصديري أمام الاستثمارات الخاصة.

* فرض مشاركة مؤسسة عمومية في رأسمال المشروع وإدارته وهنا يزداد التقييد بتحديد نسبة المساهمات حيث تكون الأغلبية للشركة العمومية، فيمنع المستثمر الأجنبي من امتلاك المشروع أو النظر في تسييره، ونضيف أنه منع على المستثمر الأجنبي حق الاستفادة من عدة مزايا، خاصة امتلاك الأراضي والعقارات، فكان مرغما على المساهمة مع طرف محلي له حق اكتسابها.

فعلى السلطات اليوم أن تراعي حاجة المستثمر الأجنبي لامتلاك مشروعه أو حريته في إدارته كلما أنه لا يخرق القوانين ولا يتعرض للمصلحة العامة.

* الحد من إمكانية تحويل الأرباح الصافية المحققة أو ناتج تصفية المشروع سواء بتحديد نسبة قابلة للتحول لا يمكن تجاوزها أو بفرض ضرائب، استحقاقات أو اقتطاعات مجحفة على حجم عملية التحويل. وفي سياق ذلك نشير إلى أن بعض الحكومات قد ذهبت إلى منع المستثمر الأجنبي من التصرف في الأرباح الباقية من حيث إعادة استثمارها أو توظيفها في أمور أخرى ومنه فإن تشجيع إقدام الاستثمارات الأجنبية يتم بضمان حرية تحويل أو توظيف الأرباح.

* مراقبة الأسعار وتحديدها وفق اعتبارات اجتماعية مما يؤثر على قدرة المستثمر في تحديد السعر الحقيقي للسلعة بما يحقق تغطية النفقات وتحقيق الأرباح، فيكون تحرير الأسعار ضمانا لنجاح المشروع وقدراته التنافسية.

* إثقال المستثمر بالنفقات الإضافية الناتجة عن التحديد الإداري للأجور مثلا، أو عن المطالب النقابية أو عن التزامات تنظيم الضمان الاجتماعي. لذا نجد اليوم أن المستثمرين الأجانب يطالبون بتخفيف هذه النفقات سواء بترك صلاحيات تحديد المتطلبات للسوق أو بمساهمة حكومية تتكفل بجزء منها أو كلها.

* الإجحاف بالتدابير والإجراءات الإدارية انطلاقا من دراسة المشروع والموافقة عليه إلى فرض تراخيص لمدة محدودة، كثرة الوثائق والملفات اللازمة لكل طلب، مدة تسليمها من قبل الإدارة، أو مدة استجابة السلطات أو الشركات العمومية لمتطلبات الانجاز والاستغلال...أي كل ما يشكل بيروقراطية ثقيلة تبطئ، إن لم تشل عمل المستثمر. وقد شاع إنشاء هيئة متخصصة تتولى تلقي طلبات المستثمرين ودراستها والبحث فيها، وجمع الوثائق الإدارية ومتابعة مسار الانجاز والاستغلال لتسيير العمل إذا لم يكن بإمكان السلطة تبسيط طريقة عمل إدارتها.

في سياق الحديث عن دور الدولة وتنظمها للشؤون نشير إلى أن الكثير من الخبراء قد ذهبوا إلى القول أن طبيعة النظم السياسية وما ينبع عنها من نظم إدارية تؤثر في استقطاب ونجاح الاستثمارات الأجنبية بدولة ما. فمنهم من رأى أن النظم الديمقراطية أمثلها لاجتذاب هذه التدفقات كونها تحقق الاستقرار والشفافية عبر المؤسسات وأنها تتلاءم مع المبادئ الاقتصادية الليبرالية، ومنهم من رأى أن النظم الديكتاتورية باستثناء الاشتراكية تحقق قريبا كل هذه الشروط مع ميزة إصدار قرارات سريعة ومراعاتها لمصالح من يساندها على شعبها. لكن كلا هذين النظامين لم ينجحا في ملء شروط جذب الاستثمارات الأجنبية عندما غاب نظام قيمي، عقلية، نضج ووعي بالمصالح الحقيقية الكامنة في نظرة مستقبلية قادرة على الجعل من مسؤوليها رجالا برغماتيين وفعالين في عملهم، يطبقون فعلا ما أصدروه من قرارات وقوانين ويتسمون بالاستمرارية والمنطق في أقوالهم وأفعالهم ويتفادون التبذير وضياع الوقت. وهنا نذكر عبارة نيرتNEHRT بقوله" إن القوانين نفسها أقل أهمية من مواقف المجتمع اتجاهها وكذا الطريقة التي تطبق بها "[19] فلتتم تصفية التدابير

المبعدة يجب أن يكون مسؤولوا الدول النامية قد تخلصوا من أفكارهم المسبقة ومن تخوفاتهم إزاء الاستثمارات الأجنبية، فيدركوا أنها ليست اليوم بتلك الاستثمارات التي أنشئت في عهد الحركات الاستعمارية، أي بعبارة الأخرى أن يكون قد تم تحول العقليات.

هـ_ الحوافز المقدمة : إذا أمكن اعتبار ما سبق ذكره في المطلب كشروط جذابة لقدوم الاستثمارات الأجنبية فإن هناك من الحوافز التي تدبرها السلطات خصيصا للمستثمرين الأجانب لرفع فرص اختيارها كبلد مضيف ورفع قدرة اقتصادها الوطني على استيعاب منافع هذا الدعم المالي والتقني، فيعرف حافز الاستثمار بأنه" ميزة اقتصادية قابلة للتقدير بقيمة نقدية تقدمها الدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي الوافد إليها أو لبعض منها، ويتم تحديدها وفقا لمعيار موضوعي أو جغرافي كأن تهدف الدولة المضيفة مثلا إلى استقطاب الاستثمارات الأجنبية بنوع معين من الأنشطة الاقتصادية، أوسعي الدولة إلى تنمية مناطق معينة فيها، فتقرر منح مثل هذه المزايا لتحفيز الاستثمارات وتوجيهها لتحقيق الغاية التي تهدف إليها الدولة المضيفة"[20].

فمهما كان الهدف تعبر هذه الحوافز عن إستراتيجية الدولة في توجيه وتنمية اقتصادها وفق المتطلبات الداخلية والمنافسة الأجنبية التي تتلقاها في السوق الدولية، وضمان جاذبيتها للاستثمارات الأجنبية ومنه إدماجها وعدم تهميشها عن التحولات الدولية الراهنة.

تندرج عدة حوافز ضمن مجموعة الحوافز المالية التي تقترحها السلطات وفق قدراتها وأهدافها فقد تأخذ الحوافز المالية شكل منح، إعانات، قروض بفوائد مخفضة، استثمار أو مساهمة متواضعة، أو شكل إعفاء أو تخفيض ضريبي سواء كان لمدة قصيرة (خاصة في قطاع الخدمات) أو متوسطة(في ميادين الصناعة،الإسكان والسياحة) أو طويلة (كقطاع الزراعة والصيد). لكن في العموم نجد :

- **حوافز للاستثمار:** حيث يكون الإعفاء أو التخفيض الضريبي على مداخيل الشركة، قروض ضريبية،تخفيض على العناصر الداخلة في الإنتاج.

- **حوافز للتشغيل :**كتخفيض الضرائب على أساس عدد المناصب المنشأة، تخفيض الرسوم على الأجور، التخفيض الضريبي على أساس تكاليف اليد العاملة أو تكاليف تكوينها.

- **حوافز على التصدير :** بإعفاء رسوم أو حقوق التصدير أو منح قروض ضريبية على الواردات الداخلة في إنتاج السلع التصديرية، تقديم منح للتصدير، إنشاء مناطق تبادل حر أو مناطق للترقية تخصص لمثل هذا الإنتاج وللعملية التسويقية التي يتضمنها[21] .و هي حوافز متكاملة عندما تهدف الدولة تشجيع صناعة ناشئة تتطلب وقتا ونفقات كبيرة يتردد المستثمر في تحملها.

إلى جانب كل هذه العوامل والشروط المحققة لجاذبية دولة ما نجد أن هناك عوامل أخرى تؤثر أيضا في قرار المستثمر، منها درجة تكوين وكفاءة اليد العاملة في استعمال تقنيات وتكنولوجيات حديثة أو ما يقترب منها، فالمستثمر الأجنبي يحبب التوجه إلى يد عاملة على دراية بالنشاط الذي يريد الاستثمار فيه، كذلك

إمكانية ارتباط الدولة المضيفة بدول مجاورة باتفاق تجاري أو ضريبي تجلب اهتمام المستثمر الذي يبحث عن كل ما يسهل تسويق منتوجه وفتح منافذ جديدة .

ما يمكن إضافته أيضا هو دور الشبكات الاتصالية والمعلوماتية التي تقدم المعطيات، مثلا حول الصحة الاقتصادية للدول وتنظيمها السياسي والإداري، التي تساعد المستثمر على اتخاذ قرار أثناء بحثه عن مناسبات للاستثمار في الخارج، فنجد التقارير والتوصيات الصادرة عن مختلف الهيئات الاقتصادية والمالية المرتبطة بمجال الاستثمار الدولي، من حيث حمايته وتشجيعه.

المحور الثاني: عقود البوت BOT كآلية جذب للاستثمارات الاجنبية المباشرة.

إن نظام BOTاختصار لثلاث كلمات باللغة الإنجليزية هي: البناء Build، التشغيل Operate، النقل Transfer. ويقصد بمصطلح مشروعات BOT تلك " المشروعات العامة التي يقوم القطاع الخاص المحليأو الأجنبي بتمويلها، حيث يقوم بتصميم وبناء وإدارة المشروع وذلك خلال فترة محددة، تقوم فيها العلاقة التعاقدية بين الدولة ومنفذ المشروع (الشركة المستثمرة) وفق عقد الامتياز الذي يخول لشركة المشروع الحصول على العائدات خلال فترة الامتياز. على أن يقوم الأخير عند انتهاء تلك الفترة المحددة بتحويل ملكية أصول المشروع إلى الحكومة كما هو متفق عليه في العقد، ودون أي مقابل يدفع من قبل الحكومة"[22].إلا أن هذا النوع من الاستثمار يحتاج إلى معرفة حقيقته ومدى أهميته، وهو ما يعنى البحث ببيانه. من خلال التطرق إلى جوانبه الاقتصادية الايجابية و السلبية.

وتكمن أهمية الموضوع فى أن نظام (BOT) يعد أحد نماذج الاستثمار الدولي الذي ظهر فى الدول المتقدمة، تلبية لحاجة دعت إليه، وأن هذا النظام يفرض نفسه مع تداعيات العولمة التى تعمل على سرعة نشر وتوحيد الكثير من الأساليب والسياسات الاقتصادية ... لذا سنحاول اعطاء لمحة موجزة عنه من خلال النقاط الاتية:

أولا: تعريف عقود البناء و التشغيل و نقل الملكية BOT.

يراد بهذا العقد ان تعهد الدولة الى المستثمر (وطني كان ام اجنبي) لانشاء مشروع على نفقته الخاصة وادارة هذا المشروع فترة معينة من الزمن , ويحصل خلال تلك الفترة على ارباح تغطي التكاليف التي انفقها على المشروع مع تحقيقه نسبة من الارباح له ويكون المشروع تحت اشراف الدولة او احدى دوائرها , ويلتزم المستثمر بنقل حيازة المشروع الى الدولة في نهاية مدة العقد .

لقد اشارت المنظمات الدولية الى عقد البوت في اكثر من مناسبة اذ عرفته لجنة الامم المتحدة للقانون التجاري بأنه شكل من اشكال تمويل المشاريع تمنح بمقتضاه حكومة ما لمدة من الزمن احد الاتحادات المالية امتياز وعندئذ تقوم شركة المشروع ببناء وتشغيل وأدارة المشروع لعدد من السنوات وتسترد تكاليف البناء وتحقق ارباحا من تشغيل المشروع وأستغلاله تجاريا وفي نهاية مدة الامتياز تنتقل مليكة المشروع الى الحكومة[23].

كما عرفته منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (unido) بأنه (اصطلاح او صياغة لاستخدام القطاع الخاص ليقوم بمشروعات التنمية الاساسية التي كانت من قبل حكرا على القطاع العام .

اما فقهاء القانون العام والخاص فقد اختلفت وجهات نظرهم في تحديد تعريف واحد بعقد البوت , حيث عرفه البعض بأنه (شكل من اشكال تقديم الخدمات البلدية تمنح بقتضاه الحكومة لفترة معينة من الزمن احد الاتحادات المالية الخاصة لشركة المشروع) الحق في بناء وتشغيل وأدارة مشروع معين تقترحه الحكومة بالاضافة لحق الاستقلال التجاري لعدد من السنوات تكون كافية لتسترد شركة المشروع تككاليف البناء لجانب تحقيق ارباح مناسبة من عائدات المشروع وتنتقل ملكية المشروع وفقا لشروط التعاقد الى الجهة المانحة دون مقابل او بمقابل تم الاتفاق عليه مسبقا .

وهناك جانب اخر من الفقه عرفه بأنه تعهد الحكومة او احدى الوزارات او الجهات الادارية بمنح ترخيص الى شركة وطنية او اجنبية او مشتركة بأنشاء مرفق عام لاشباع حاجة عامة يحتاجها الجمهور كالطرق والمواصلات .... الخ , وتعمل الشركة كافة الرسوم والعوائد والتكاليف وبعد نهاية مدة العقد تنتقل مليكة المشروع للادارة (الحكومة) دون مقابل[24].

وعليه تعددت تعاريف عقد البوت وان الاخذ بهذه التعاريف السابقة على اطلاقها يؤدي لعدم الوضوح بالمعنى الحقيقي لتداخل المفاهيم , ولذلك لابد ان نأخذ بتعريف عام وجامع وعليه فمن الافضل ان نعتمد التعريف الذي اورده الدكتور مُحَمَّد الروبي في مؤلفه عقود التشييد والاستغلال والتسليم , حيث عرفها بأنها عقد يبرم بين الدولة او احدى الهيئات الادارية التابعة لها وطرف خاص اجنبي عادة مايتخذ شكل شركة يطلق عليها شركة المشروع بفرض تشييد احد المرافق العامة ذات الطبيعة الاقتصادية على حساب تلك الشركة وقيامها مقابل ذلك بأستغلال المرفق العام والحصول على عائد من هذا الاستغلال طوال مدة التعاقد وفي نهاية تلك المدة تلتزم الشركة بتسليم المرفق الى الجهة الادارية المتعاقدة دون اي مقابل وخاليا من كافة الاعباء وبحالة جيدة[25].

ثانيا: مزايا وعيوب عقد البوتBOT.

ان عقد البوت يحتل اهمية خاصة وكبيرة خاصة في الدول النامية التي تفتقر على القدرة على تمويل مشاريعها الاقتصادية وللتخفيف من العبء عن ميزانيتها , عالرغم من المزايا العديدة التي يتمتع بها هذا العقد الا انه كأي عقد لايخلو من العيوب , وعليه يمكننا تحديد مزايا عقد البوت اولا ثم عيوبه ثانيا .

1_ مزايا عقد البوتBOT:

أ_ تخفيف العبء المالي عن الموازنة العامة للدولة:يساهم التعاقد بعقد البوت في الحد من الاعباء التي ترهق الموازنة الامة للدولة المانحة وذلك عن طريق تخفيف العبء عن الموارد الحكومية المحدودة , كما يتيح للدولة الاستمرار في تطوير مشروعات البنية الاساسية دون تحميل موازنة الدولة اعباء جديدة[26], ودون الاقتراض بتكلفة عالية من مؤسسات التمويل الاجنبي .

ب _خلق فرص عمل جديدة: ان تنفيذ عقود البوت يؤدي الى اقامة مشروعات مرافق جديدة من خلال الاستعانة بشركات المقاولات الوطنية لتنفيذ تلك المشروعات مما يؤدي الى زيادة عدد الايدي العاملة ومن ثم خلق قاعدة صناعية تعد الاساس في تخفيف نسبة البطالة في البلد المانح[27].

ج_ الاستفاده من خبرة القطاع الخاص:ان القطاع الخاص له مصلحة مباشرة في رفع مستوى الخدمات المقدرة للجمهور بكفاءة عالية اذ ان ذلك يحقق لها اكبر ربح مالي وهذا يؤدي بدوره الى اششباع الحاجات العامة للمستهلك , فالادارة الخاصة تكون اكثر فاعلية وكفاءة من الادارة العامة (الحكومة) مما يحسن من صورة الحكومات امام المواطنين[28].

د_ يوفر البيئة المناسبة للتنمية الاقتصادية: ان لعقد البوت ميزة هامة حيث يوفر البيئة المناسبة للتنمية الاقتصادية من خلال النقل الاساليب التكنولوجية الحديثة والوسائل التقنية الى الدول خاصة عندما تكون من الدول النامية[29], حيث اثبتت التجارب العلمية في الدول التي اخذت بنظام البوت من خلال النص على ذلك في تشريعاتها على نقل التكنولوجيا الحديثة عن طريق الشركات العملاقة الى الدول المانحة التي لاتستطيع الحصول عليها بسهولة .

2_ عيوب عقود البوتBOT:من اهم العيوب التي يحويها نظام البوت نذكر ما يلي:

أ_ الاضرار بالعملة الوطنية :ان الدول التي طبقت وتعاقدت بنظام البوت ومارستهها عمليا نلاحظ فيها لجوء المستمر سواء كان اجنبيا ام وطنيا الى السوق المحلية للحصول على التمويل اللازم للمشروع بدلا من الخارج وأستخدام هذا التمويل الداخلي في استيراد الاجهزة والمعدات من الخارج ذلك يؤدي رزيادة الطلب على العملات الاجنبية والضغط على السيولة المتاحة في السوق المحلية،الامر الذي يؤدي لانخفاض قيمة العملة الوطنية بسبب زيادة الطلب على العملات الاجنبية , وتزداد مساوئ هذا النظام اذا قام المستثمر بتحويل الارباح الناتجة عن المشروع الى الخارج دون اي قيود تلزمه بأستثمار جزء منها في الدولة المانحة وهو بدوره يؤدي لاختلال ميزان المدفوعات والتأثير على مقدار السيولة في السوق المحلية[30]

ب _سريان عقد البوت لمدة طويلة:تشير عقود البوت المبرمة ببعض الدول الى انها تمتد لسنوات طويلة وهذا الامر لايخلو من مخاطر بما فيها من تقييد لحرية السلطات المتعاقدة ويرتب اوضاعا سياسية واقتصادية يصعب التعامل فيها , حيث جاءت بعض القوانين بمصر تشير الى ان مدة عقد البوت لاتزيد على (99 سنة) فقد عمد المشرع المصري نظرا لطوال المدة لاصدار قانون رقم (67) لعام (2010) الخاص بتنظيم مشاركة القطاع الخاص في مشروعات البنية الاساسية[31].

ان هذه العيوب يمكن تلافيها من خلال اصدار تعليمات بوضع ضوابط لتحويل النقد الاجنبي للخارج وكذلك تقليل من مدة العقد كما فعل المشرع المصري مؤخرا وغير ذلك من الاجراءات .

ثالثا: الأبعاد الاقتصادية للاستثمار الاجنبي المباشر في ظل عقود البناء التشغيل و نقل الملكية BOT

لقد لجأت كثير من الدول الى اقامة مشروعات البنية التحتية وفق لنظام البوت، و على اثر نجاح هذا النظام فقد امتد ليشمل العديد من المشاريع الاقتصادية داخل الدولة، فنظام البوت يعد أحد وسائل تمويل مشروعات انشاء المرافق العامة عن طريق القطاع الخاص دون ان تضطر الدولة الى الاقتراض أوفرض مزيد من الاعباء على مواطنيها أو تحمل الموازنة العامة مزيدا من الأعباء، كما تمكن مشروعات البوت من ايجاد فرص للعمالة الوطنية و تدريبهم و تأهيلهم و نقل التكنولوجيا الى الدولة.

في وقت قريب كان الاعتقاد السائد ان الاستثمارات الاجنبية المباشرة بالنسبة لاقتصاديات الدول المضيفة تنحصر في نقل رؤوس الاموال و تحقيق الوفرات الخارجيةن الا ان واقع الحال يثبت ان اثر الاستثمارات لا يقتصر على ذلك فقط، بل يمتد الى نقل و تحويل التكنولوجيا من خلال تاسيس او المشاركة في تاسيس المشروعات الانتاجية التي تستخدم وسائل انتاج متطورة لا تكون متاحة للشركات المحلية بالدول النامية.

فقد اصبحت الاستثمارات الاجنبية المباشرة اداة هامة لنقل التكنولوجيا الانتاجية و الاساليب التنظيمية و الادارية الحديثةن الشئ الذييسمح بتحسين مستويات الأداء و تحقيق تقدم طرق التصنيع و زيادة الانتاج و اكتساب الخبرة الادارية، فضلا عن تدريب العمالة الحلية و تأهيلها. و ذلك علىاعتبار أن شركات و مؤسسات الاستثمار الاجنبي المباشر تعتبر كمراكز لتدريب العمالة الوطنية، و بخاصة في الوظائف الفنية ووظائف الادارة العليا.

ان الاستثمار الاجنبي المباشر و ان كان ساهم في سد الفجوة الادخارية لتمويل الاستثمارات اللازمة و تحقيق التنمية الاقتصادية بكثير من البلدان النامية، فانه ساهم ايضا في سد الفجوة التكنولوجية بين هذه البلدان و البلدان الصناعية المتقدمة. اذ بفضله استطاعت بعض البلدان النامية ان تقيم مشوعات ضخمة ذات مستوى تقني متقدم، كما تمكنت من انجاز الكثير من مشروعات البنية الأساسية من طرق و مطارات و موانئ و شبكات كهرباء و غيرها.ما كان لها ان تنجزها لو اقتصرت في ذلك على امكاناتها الخاصة.

فالبلدان النامية تستفيد من نتائج ما تقوم به الشركات الاجنبية على مستوى فروعها من انشطة بحث و تطوير و تدريب و تكوين للعاملين بها من الوطنيينن زيادة على استفادتها من عمليات النقل و التحويل المباشر للتكنولوجيا المتطورة، فالاستثمار الاجنبي المباشر يساهم في نقل التكنولوجيا كما يساهم في نفس الوقت في تنمية أنشطة البحث و التطوير ، و ما يرتبط بذلك من تأهيل و تحسين لمستوى أذاء العاملين بالدول المضيفة[32].

رابعا: تجارب دولية و عربية مختارة في تطبيق اسلوب البوتBOT في اقامة البنية التحتية.

ان تجارب الدول في تطبيق مشروعات البوت كثيرة جدا ن و لذلك سنحاول التطرق الى بعض التجارب الدولية و العربية على النحو التالي:

ـ التجربة المصرية:يرى البعض أن أقدم تجربة لنظام البوت في الشرق الأوسط هي التجربة المصرية و تتمثل في حفر قناة السويس البحرية التي قامت بتنفيذها الشركة العالمية لقناة السويس و كان مؤسسها الفرنسي المشهور فرديناند دولسبس، و قد حصلت على امتياز لحفر القناة عام 1854 و تم افتتاحها في 17 تشرين الثاني 1869، و قد لجأت مصر حديثا الى مشروعات البوت لما تتميز به من اعفاء لموازنة الدولة من تحمل تكاليف اقامة مشروعات البنية الاساسية و غيرها من المشروعات الاستثمارية، فقد كانت مصر دائما تعاني من عجز الميزانية نتيجة الديون المتراكمة على فوائدهاالتي تزيد مع مرور الوقت و تتراكم و لا خلاص منها، كما استطاعت خلال الربع الاخير ان تحل مشكلة الكهرباء غير ان هذا الحل كان عن طريق الحصول على عدد من القروض من المصادر الدولية مثل البنك الدولي و البنك الافريقي للتنمية و غيرها من المصادر لتمويل محطات الكهرباء الجديدة.

فمن اهم مشاريع البوت الناجحة في مصر كانت مشاريع الطاقة الكهربائية اذ ان هيئة كهرباء مصر تشتري الكهرباء الناتجة عن هذه المشروعات بأقل سعر ، فقد تم انشاء اول محطتين للطاقة الكهربائية بنظام البوت من خلال التعاقد مع شركتين عالميتين حيث ابرم الاتفاق لانشاء محطة "سيدي كرير" بين هيئة كهرباء مصر و احدى الشركات العالمية سنة 1998[33].

ـالتجربة الصينية: انشاء محطة كهرباء شاجيوب: تختلف التجربة الصينية في مجال مشروعات البناء و التشغيل و نقل الملكية عن باقي التجارب الاخرى في كون ان الادارات المحلية هي التي تقوم بالصفقة دون دعم من الادارة المركزية، و تشترك الحكومة المركزية مع اليونيدو في صياغة جميع العقود مع تطبيق المبادئ القانونية المحلية و تعد من عقود القانون الخاصن حيث بدأت اجراءات التعاقد لبناء المحطة في شكل مشروعات مشتركة، مدة المشروع 10 سنواتى بين هيئة الكهرباء الصينية و شركة شتيرون ن حيث بلغت تكلفة المشروع 512 مليون دولار أمريكي[34].

ـ تجربة فرنسا_ بريطانيا(مشروع نفق المانش):يتمثل نفق المانش في النفق الذي يقع تحت بحر المانش بين فرنسا و بريطانيا، و يعتبر هذا المشروع من اقدم مشاريع البنية التحتية التي تمت اقامتها وفق اسلوب البناء و التشغيل و نقل الملكية الممولة من طرف القطاع الخاص من الناحيتين المالية و الفنية ن شركة المشروع هي ويروتانال Eurotunnel و هي شركة مشاركة مكونة من عشر شركات و قدرت تكاليف المشروع ب 19 مليار دولار امريكي، و قد كانت مدة الامتياز55سنة تنتهي حتى سنة 2042.و قد تأخر انجاز المشروع بعامين اين انطلقت به الاشغال سنة 1987الى 1992[35].

ـ التجربة البلغارية: يعد مشروع معالجة و تطهير مياه الصرف الصحي في فارنا نموذجا لهذه العقود في بلغاريا، و الهدف الأساسي من هذا المشروع هو تحسين خصائص المياه المعالجة في المحطة لتخفيض نسبة التلوث في بحيرة فارنا و البحر الاسود، كذلك تخفيض نسبة الطاقة الكهربائية المستهلكة من خلال استخدام الغاز الطبيعي.

و قد تعدد المساهمون في هذا المشروع بصورة تخفف كثيرا من المخاطر، فقد ساهم في المشروع وزارة التنمية الاقليمية و الحضريةن و بلدية فارنا و الصندوق القومي للبيئة و الصندوق البلغاري للبيئة و هناك مستثمر اخر و هو الوكالة الذانماركية التي ساهمت بمنحة للمشروع.

و هناك نموذج ثاني لهذه العقود في فارنا و هو مشروع المجمع التجاري و هو عبارة عن شركة أسهم مشتركة و تتكون من مساهمي هذه المدينة، شركة لازور، شركة بازاي و شركة kbsالمحدودة، نوفيتيك المحدودة و قصر الثقافة و الرياضة[36].

الخاتمة:

لقد انصبت دراستنا على احد المواضيع الهامة و التي عرفت تطورا كبيرا خاصة في الاونة الاخيرة و الذي ظهر كاحدالاساليب الحديثة و التي تم اعتمادها في كثير من الاقتصاديات العالمية سواء دول متطورة او دول نامية، و يتمثل في عقود البناء و التشغيل و نقل الملكية BOTو دوره في جذب التكنولوجيا من خلال الاستثمارات الاجنبية المباشرة ، **فقد توصلنا الى النتائج التالية:**

_ ان تدفق الاستثمارات وتوسع التكتلات الاقتصادية وتكريس العولمة تساعد على نقل المعرفة والمهارات التكنولوجية وبذلك تضيق الفجوة التكنولوجية بين الدول المتقدمة والنامية وهي تعتبر من أهم محركات الاستثمار الأجنبي المباشر، فإذا زاد نشاطها وقوتها زاد نشاط وتدفق الاستثمارات الأجنبية لذا تشكل أحد القضايا المهمة التي طغت على اهتمام حكومات الدول المتخلفة وذلك لما لهذا الاستثمار من آثار مباشرة وانعكاسات تفاعلت عناصرها وتبلورت مشاهدها منذ الحرب العالمية الثانية في شكل علاقات خاصة، ومواقف مميزة وأحكام متباينة تجلت في سياسات وسلوكيات هذه الدول اتجاه هذا الاستثمار ومؤسساته القائمة، ويأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر ثلاث أشكال هي الاستثمار المشترك والاستثمار المملوك للمستثمر الأجنبي وأخيرا عمليات التجميع ويعتبر الشكل الثاني أفضل أشكال الاستثمار التي تحبذه الشركات المتعددة الجنسيات بينما الدول المضيفة تفضل النوع الأول لما يدره عليها من أرباح المشاركة، خاصة فيما يعرف بعقود البناء و التشغيل و نقل الملكية.

_ نظراً للمزايا التي توفرها عقود البوت لاسيما في معالجة قصور التمويل الحكومي لمشروعات البنية الأساسية و المرافق العامة و الذي يؤدي الى رفع العبء عن الدولة من البنوك و مؤسسات التمويل الدولية ، فقد أصبح نظام البوت نظاماً عالميا تلجأ إليه معظم دول العالم لتحقيق خطط التنمية و الإصلاح ، خاصة وأنه نظام تمويلي ، إذ يعتبر آلية من آليات التمويل الحديثة التي تقوم على فكرة تمويل المشروع ، بضمان سداد الديون من العائدات المتحقّقة من تشغيل المشروع ، دون التركيز على صاحبه ، لأن أغلب الدول التي تعاني من عجز في ميزانيتها، والتي لا تستطيع تلبية احتياجات شعوبها لتشييد مشاريع البنية

الأساسية تختار نظام البوت للاستعانة بالقطاع الخاص للقيام بمشاريعها ، مستخدما في ذلك استثماراته مقابل منحه حق الاستغلال الكامل للمرفق الذي يُقيمه بتمويله الذاتي.

_ اما اهم التوصيات المقترحة فهي:

_ توفير مناخ جاذب للاستثماراتالأجنبية من خلال التقليل من الشروط الموضوعة على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية؛

_ وضع استراتيجية واضحة تهدف إلى الوصول إلى توطين التكنولوجيا والتحول إلى منتج وليس مستهلك كما فعلت دول كالصين وكوريا الجنوبية وماليزيا.

_ ان نجاح التعاقد وفقا لصيغة عقد البوت يستلزم وضع القواعد القانونية التنظيمية اللازمة لانجاح مشاركة القطاع الخاص وذلك عن طريق وضع تشريع خاص لتنظيم تلك العقود ويحدد شروطها وحقوق والتزامات اطرافها , لان وضع تشريعات مشجعة يؤدي لدفع عجلة الاقتصاد والتعويض بالدولة في مراحل التنمية .

_ وضع صيغ نموذجية معينة للتعاقد بطريقة البوت حيث تحتوي على اهم الضمانات التي تراها الدولة ضرورية للحفاظ على حقوقها امام المستثمر .

المحافظة على التوازن بين الدولة وحقوق المستثمرين حتى لاتكون عقود البوت بمثابة عقود اذعان نتيجة لعدم التناسب في المقدرة الاقتصادية.

قائمة المراجع:

[1]فارس فضيل: الاستثمار المباشر الأجنبي في الدول النامية: حالة الجزائر ص09.

[2]De Laubier، D: Une décennie d'expansion des investissements directs. Economie internationale N°52-1993. P4

[3]فارس فضيل: مرجع سابق، ص10.

[4]فارس فضيل،مرجع سابق،ص11.

[5] مُحَّد عيسى عقيلي وجمال الدين عمر علي القسوم : الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية، دراسة حالة أريتيريا، ص 69

[6]نفس المرجع المذكور سابقا ص71و78

[7]محند أو سعيد سليمة وطلبي حسنا:الاستثمار الأجنبي المباشر ولمناطق الحرة في الجزائر ص15 و16

[8]L ,C NEHRT: the political climate for private foreign investment with special reference to north Africa, P 1,4

[9] Conférence des nations unies pour le commerce et le développement CNUCED united nations conference for tradeanddevelopment , UNCTAD

[10] H .Guaino, : Mythes et réalités de la mondialisation In la Mondialisation dossier documentaire –CNES, P 9

[11] باستثناء بعض الدول الصغيرة كذلك الواقعة في جنوب شرق آسيا

[12] نفس المرجع المذكور أعلاه، ص 13

[13] مصطفى بن سعيد: الاغتيالات السياسية، حقائق و أسرار، ص 14

[14] النظر إلى الصادق الأسود: علم الاجتماع السياسي، أسسه و أبعاده، بغداد 1990

[15]كريمة عبد الرحيم حسن: أثر عدم استقرار السياسي على التنمية في العالم الثالث، ص 69، 70

[16]Centre international pour le règlement des différents relatifs aux investissements CIRDI, international Centre for Settlement of Ivestisement Disputes ICSID

[17]حامد عبد المجيد دراز: السياسات المالية ص 229

[18]Nehrt (Lee chrles) de political climate for private foreign investment with special reference to north Africa, P6

[19] L ،C NEHRT: the political climate for private foreign investment with special reference to north africa.p3.

[20]عقيلي مُحَّد عيسى وجمال الدين عمر علي ، مرجع سابق، ص64

[21]YAHI .R.& HANINE.H :contribution à lamise en place d'une grille d'évaluation des projets investissement au sein de L'APSI.PP10-11

[23]د. مازن ليلو راضي – التطور الحديث لعقد الالتزام عقد البناء والتشغيل ونقل الملكية (B . O . T) بحث منشور في مجلة كلية الحقوق – جامة النهرين – المجلد الثامن – العدد 13 – ص151 .

[24]عبد العزيز عايض العتيبي – عقد البناء والتشغيل ونقل الملكية الاراي (البوت) – بحث منشور لنيل درجة الماجستير – المملكة العربية السعودية – جامعة الامام مُحَّد بن سعود الاسلامية – ص2 .

[25]وضاح محمود الحمود – عقود البناء والتشغيل ونقل الملكية (B . O . T) – حقوق الادارة المتعاقدة والتزاماتها – ط1 – دار الثقافة للنشر والتوزيع – عمان – 2010 – ص34.

[26]د. الياس ناصيف – العقود الدولية – عقد البوت في القانون المقارن – ط2 – منشورات الحلبي الحقوقية – بيروت – 2011 – ص145-146.

[27]مي محمود عزت – النظام القانوني للتعاقد بنظام boot – اطروحة دكتوراه –كلية الحقوق – جامعة الاسكندرية – ص19 .

[28]جابر جاد نصار – عقود البوت والتطوير الحديث لعقد الالتزام – ط1 – دار النهضة العربية – القاهرة – 2002 – ص56 .

[29]د. عارف صالح مخلف – د. علاء حسين علي – عقد البوت دراسة في التنظيم القانوني لعقد البناء والتشغيل ونقل الملكية – مجلة جامعة الانبار – العدد 1 – 2010 – ص9.

[30]مي محمود عزت – مصدر سابق – ص20-21 .ضص

[31]نفس المصدر – ص 22.

[32]نزيه عب المقصود مبروك_ الاثار الاقتصادية للاستثمارات الاجنبية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2007، ص: 44.

السلامة سعاد ،المباركي امانى_ ، الطبعة الأولى، ادارة التدريب و المنظمات الدولية، ديوان المحاسبة، الكويت، ايلول 200-، ص: 15،16[33].

[34]رشدي صالح عبد الفتاح صالح، 2006، ص 87

[35]رشدي صالح عبد الفتاح صالح، :ص90

[36]عبد القادر عطية مُحَّد عبد القادر عطية، دراسات الجدوى التجارية و الاقتصادية و الاجتماعية مع مشروعات ، تجارة الاسكندرية، طبعة 2000_2001 ، ص 668.